

الانتخابات الرئاسية: المعركة الأخيرة للثورة في مصر

قبل أيام قليلة من انطلاق الانتخابات الرئاسية الأولى بعد ثورة 25 يناير، يقف الناخب المصري في حيرة شديدة تجاه 11 مرشحا لخلافة الرئيس المصري السابق حسني مبارك الذي أطاحت الانتفاضة الشعبية به ونظامه قبل 15 شهرا، لكن نشاطا ومرقبون هنا في القاهرة يتخوفون من أن تأتي الانتخابات تلك بنظامه القديم لسدة الحكم من جديد عبر اختيار الناخبين المحيطين بما يسمى بمرشحي "الفلول".. الأجواء هنا محمومة ومشحونة بشكل كبير ويمكن تلخيص السباق الانتخابي بأنه المعركة الأخيرة لمعسكر الثورة، معركة مرشحي الثورة ضد مرشحي الثورة المضادة، وهي المعركة التي فرضتها ظروف مثل الأداء المزري للإسلاميين في البرلمان المصري عبر الثلاثة أشهر الماضية وأحداث العنف المتلاحقة.

وقبل أيام معدودة من الانتخابات، انسحب المرشحان عبد الله الأشعل ومحمد فوزي عيسى ليتقلص السابق بين 11 مرشحا، منهم 5 في مقدمة السباق، و6 يومون من بعيد، ويمكن تقسيم المقدمة بين فريق يمثل النظام القديم أو الثورة المضادة وفقا لفصيل كبير من الرأي العام المصري، وهم أحمد شفيق، رئيس الوزراء المصري الأسبق أثناء الثورة، والتي حدثت في عهده موقعة الجمل، وعمرو موسى، وزير الخارجية المصري الأسبق، وإن كان الأخير ترك نظام مبارك عشر سنوات قبل سقوطه، وفريق آخر يمثل الثورة، وهم عبد المنعم أبو الفتوح، القيادي الإخواني المفصول، والذي يقدم نفسه باعتباره رمزا "للاصطفاف الوطني" بعد أن حاز على دعم الليبراليين واليساريين والسلفيين وطوائف من المسيحيين، وحمدين صباحي، القيادي اليساري المعروف، وكلاهما يحظيان بشعبية طبيعية في الشارع المصري بسبب شجاعتهم في مناظرة الرئيس المصري السابق أنور السادات قبل ثلاثة عقود، بالإضافة إلى المرشح خالد علي وهو حقوقي يساري شاب تخطى بالكاد الأربعين عاما، وهو السن الأدنى المطلوب للترشح للرئاسة، ويحظى علي بتأييد عدد من نشطاء الثورة، لكن فرصته في الشارع المصري تبدو لي معدومة، والتيار الثالث يمثل المرشح الإسلامي محمد مرسي، مرشح جماعة الإخوان، والذي حل "احتياطيا" محل المرشح الأساسي للجماعة خيرت الشاطر الذي تم استبعاده، لكن الشارع المصري هنا في القاهرة، حيث اكتب، أو في القرى والريف المصري حيث ذهبت لحضور مؤتمرات جماهيرية لعدة مرشحين، أصبح رافضا ونابذا للمرشحين الإسلاميين بشكل عام بعد الأداء غير المرضي للبرلمان المصري.

وباعتقادي إنه لو جرت الانتخابات الرئاسية قبل عام من الآن، لتغير شكل المنافسة تماما، ولانحصرت المنافسة بين المرشحين الإسلاميين ومرشحي الثورة. وكان الناخب نذب المرشحين المحسوبين على الثورة المضادة أو ما يسميه الشارع هنا "الفلول"، ويعتقد الكثير أن المجلس العسكري الحاكم لعب دورا في تأجيل الانتخابات الرئاسية من أجل تحقيق ذلك.

ومن خلال تعاملتي مع الناخبين المصريين يمكن تقسيم الناخبين لثلاث فئات رئيسية، الفئة المؤيدة للثورة أو التيار الإسلامي ولا يمكن تغيير رأبها، والفئة الثانية أصغر حجما وهي المحسوبة على النظام القديم ولا يمكن تغيير رأبها أيضا، والفئة الثالثة الأهم، هي الفئة الحائرة والتي لم تحدد رأبها بعد وهي الفئة التي حسمت الانتخابات البرلمانية لصالح الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية مثل حزب الحرية والعدالة الإخواني أو النور السلفي، ولكنها فئة تعرضت لمؤثرات أخرى قد تجعلها تصوت لغير صالح الثورة أو التيار الإسلامي، ما جعل المسافة بين مرشحي الثورة ومرشحي الثورة المضادة في الانتخابات الرئاسية يضيق في نظر الناخب المصري الحائر.

فالمسافة بين معسكر مرشحي الثورة والثورة المضادة .. رسمتها 15 شهرا من الثورة، 15 شهرا شهد فيها الناخب المصري انفلات أمني مخيف، اسقط قتلى ومصائبين، وخلق دعر عام، وارتفاع في أسعار المواصلات العامة نتيجة أزمات البنزين والسولار، وأداء برلماني

ضعيف وغير مُرضي من الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية التي اكتسحت 70% من مقاعد البرلمان المصري (مجلس الشعب والشورى) لكنها لم تحقق شيئاً من طموحات الناخب البسيط، بالإضافة إلى تعطل مصالح الكثير من أصحاب الأعمال والمواطنين بسبب التظاهرات والمعارك التي حدثت في ماسبيرو، حيث قتل المسيحيين، أو في العباسية، حيث قتل مؤيدي المرشح الرئاسي المستبعد أبو إسمايل رفة آخرين، أو في التحرير حيث دار في محيطه معارك أمام مجلس الوزراء ووزارة الداخلية، وهو ما قلص من رصيد الثورة لدى الناخب المصري، الذي أصبح يطوق للخروج من دوامة العنف وعدم الاستقرار حتى ولو بالعودة لنظام مبارك وليس فقط رموزه.

ويجادل الكثير من المواطنين أن الثورة لم تحسن أوضاعهم المعيشية بل زادت حياتهم بؤساً في ظل الظروف الأمنية المتردية والتظاهرات التي أصبحوا غير راضيين عنها وهو الغضب الذي زاد بعد مقتل جندي للجيش بطلق نار في أحداث العباسية، وتركيز الإعلام الحكومي أن الجيش وجد أسلحة مع المتظاهرين، لذا فالكثيرون بصدد اختيار مرشح قادر على إعادة الأمن والانضباط للشارع المصري، متبعدين عن مرشحي الثورة، فيما كان الأداء البرلماني غير المقتنع للإسلاميين وعدم تقديمه لحلول بخصوص مشاكل البطالة وتدني الرواتب وارتفاع الأسعار، كذلك شعور الناخبين أن جماعة الإخوان المسلمين تريد السيطرة والاستحواذ على كل المؤسسات والسلطات سبباً في ابتعاد الناخبين عن مرشح الإخوان محمد مرسي، وهو ما لمستته من الحديث مع مواطنين في محافظات الدلتا التي صوتت بكثافة للإخوان في البرلمان.

وهو ما يدفع بالناخب للاتجاه نحو موسى وشفيق، وإن كان موسى يحظى بشعبية أكبر في الشارع المصري نظراً لمواقفه القوية ضد إسرائيل أثناء تولية منصب وزير الخارجية.

ويعتقد كثيرون أن المجلس العسكري أبقى شفيق في السباق الرئاسي رغم استبعاده من قبل اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، من أجل مزاحمته لموسى وجعل النشاط يحاربون شفيق ويرتضون بموسى، لكن المثير أن النشاط هنا يحاربون الاثنين سوياً، وأن اعتقدوا أن موسى أفضل من شفيق نسبياً.

خلاصة القول، أن ثورة يناير في مصر تخوض الآن معركتها الأخيرة ضد النظام السابق، وهي معركة بقاء سترسم نتائجها النهائية مستقبل البلاد، لكنها حرب ليست فقط ضد مرشحي النظام السابق ولكن أيضاً ضد الصورة النمطية التي تسيطر على الناخبين الحائرين والأكثر عدداً بخصوص الثورة والإسلاميين، وهو ما يدفع بهم للتصويت لصالح مرشحي النظام القديم رغم مرور 15 شهر فقط على الثورة.